الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
21 July 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (*تابع*)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

التقديرات المنقحة المتعلقة بإعادة الهيكلة المقترحة لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (*تابع*)

المسائل الشاملة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-07819X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجَعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (*تابع*) (A/72/5 (Vol. II)، و A/72/756، و A/72/850)

١ - **السيد بجاج** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/72/5 (Vol. II))، فقال إن المجلس أصدر ١٦ رسالة إدارية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وأضاف أن ردود الإدارة على الرسائل الإدارية وعلى مشروع التقرير ترد في التقرير النهائي.

٢ - وأردف قائلا إن المجلس أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظات عن البيانات المالية التي تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومضى قائلا إن ميزانية حفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ بلغت ٧,٩ بلايين دولار، بانخفاض نسبته ٤,٧ في المائة عن ميزانية السنة السابقة البالغة ٨,٣ بلايين دولار. واسترسل قائلا إن حجم الإنفاق انخفض بنسبة ٢,٧ في المائة، من ٨ بلايين دولار في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٧,٨ بلايين دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ولم يستخدم مبلغ قدره ٠,١ بليون دولار. وأوضح أن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كانت هي السنة الرابعة التي تُعدّ فيها البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣ - وواصل حديثه قائلا إن المجلس قدّم ٧٥ توصية جديدة، مقابل ٥٥ في تقريره السابق. وأشار إلى أن العدد الكبير من التوصيات يعود جزئيا إلى مراجعة شاملة للعمليات الجوية أجريت بناء على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأسفرت عن ١٥ توصية. وقال إن التوصيات غالبا ما تستدعي اتخاذ إجراءات تكفل الامتثال وقد يستغرق تنفيذها بعض الوقت. وأضاف أن الإدارة نفذت ٩٢ في المائة من التوصيات المقدمة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، و ٧١ في المائة من التوصيات المقدمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٤٢ في المائة من التوصيات المقدمة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وذكر أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٦٩/٢٤٩، إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ التام لتوصيات المجلس على وجه السرعة وفي الوقت المناسب، وأن يقدم شرحا وافيا لحالات التأخر في تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد.

٤ - وأردف قائلا إن عدة بعثات حفظ سلام نشرت في نظام أوموجا معاملات، تشمل كلا من الإيرادات والنفقات، اضطلعت بها لجان ترفيه. ونتيجة لذلك، فقد أدرجت تلك المعاملات عن غير قصد في البيانات المالية لعمليات حفظ السلام. واسترسل قائلا إن حساب دفتر الأستاذ العام الذي نشر عليه بعض لجان الترفيه معاملاته يظهر فيه خصم قدره ١,٢ مليون دولار على الأمم المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونظراً لعدم وجود تقارير شاملة، فإن من غير الواضح ما إذا كان ذلك الخصم تغطيه أموال لجان الترفيه، أو ما إذا كانت أنفقت موارد من ميزانية الأمم المتحدة على أنشطة ترفيه. ولاحظ المجلس أيضاً حالات جرى فيها دفع الإيرادات المخصصة للجان الترفيه لحسابات مصرفية رسمية للأمم المتحدة واستخدمت فيها لجان الترفيه حسابات مصرفية رسمية للأمم المتحدة لتسديد ما عليها من مدفوعات. ولئن كان المجلس يقر بأهمية لجان الترفيه، فإنه يرى أن طريقة العمل الحالية تنطوي على مخاطر كبيرة تتعلق بسمعة الأمم المتحدة.

٥ - ومضى قائلا إن الأمين العام طلب في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإلى رؤساء ١٢ بعثة لحفظ السلام، و ٦ بعثات سياسية خاصة، القيام بمبادرة لتعزيز كفاءة طيران الأمم المتحدة وفعاليته من حيث التكلفة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى المجلس أن يجري مراجعة شاملة للحسابات المتعلقة بالعمليات الجوية تشمل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٦ - وواصل حديثه قائلا إن المجلس يرى أن زيادة التشارك في استخدام الطائرات التجارية والعسكرية هو أمر ممكن، ولكن ذلك يتطلب زيادة التنسيق في ما بين البعثات. وهو يرى أيضا أن بالإمكان إضفاء الطابع المركزي على عملية تنسيق جميع الطائرات الاستراتيجية وإسناد المهام لها، وأنه يمكن النظر في إضفاء الطابع المركزي على الصعيد الإقليمي. وأردف قائلا إن إضفاء الطابع المركزي على تنسيق الطائرات وإسناد المهام لها على الصعيدين العالمي والإقليمي سيستتبع الأخذ بالمركزية في ميزانيات العمليات الجوية، لأنّ استمرار تحكم

البعثات في ميزانيات العمليات الجوية لديها من شأنه أن يعيق التنسيق المركزي والتشارك غير المشروط.

٧ - وأشار إلى أن الإدارة قارنت ساعات الطيران الفعلية بساعات الطيران المدرجة في الميزانية من أجل تحليل كفاءة العمليات الجوية وفعاليتها من حيث التكلفة، ولكن الأمر يتطلب مؤشرات أكثر عددا وأفضل نوعية لإدارة أسطول طائرات عمليات حفظ السلام بكفاءة. ولاحظ أن تفسيرات البعثات وتبريراتها في ما يتعلق بأساطيلها من الطائرات هي نوعية فقط، ولا تسمح باستخلاص استنتاجات بشأن تكوين أسطول الطائرات. ولم تقدم أية بعثة مفهوماً للعمليات الجوية يشمل جميع الطائرات على أساس خطط الدعم والمفاهيم العسكرية الاستراتيجية للعمليات لدى كل منها.

٨ - واسترسل قائلا إن الأمم المتحدة تستخدم أداة تعاقدية تسمى ''طلب التوريد'' كي تمكن الدول الأعضاء من توفير الطائرات العسكرية على أساس استرداد التكاليف. وتشمل تكاليف الطائرات المقدمة في إطار تلك الترتيبات تكاليف طلب التوريد بالنسبة للطائرة نفسها، والتكاليف الواردة في مذكرة التفاهم في ما يتصل بطاقم الصيانة ومعداته. ومضى قائلا إنه لا توجد لا منافسة ولا شفافية في اختيار الدولة التي توفر الطائرات، وإنه يتم الحصول على الطائرات دون الاهتمام بالتكاليف. وتبين مقارنة التكاليف أن الطائرات التجارية هي أقل تكلفة بكثير من تكلفة الطائرات العسكرية الواردة في إطار ترتيبات طلبات التوريد. وعملية طلب التوريد ليست موثقة ولا تتبع فيها أية قواعد مكتوبة. ولا تزال المساءلة والمسؤولية من الأمور غير الواضحة، وهذه العملية غير منفذة في نظام أوموجا.

٩ - وواصل حديثه قائلا إن الإدارة استخدمت، بالنسبة للنقل الجوي الاستراتيجي للأفراد، كلا نوعي الطائرات التي قدمتها دول أعضاء في إطار ترتيبات طلبات التوريد، وطائرة عريضة مقدمة في إطار اتفاق استئجار طويل الأجل. وأوضح أن النقل بالطائرة العريضة أقل تكلفة. وأضاف أن اتفاق الاستئجار الطويل الأجل الحالي يتيح زيادة القدرة من أجل تقليل استخدام طائرات الدول الأعضاء.

١٠ - وأردف قائلا إن الإدارة ومكتب الرقابة الداخلية بدآ وأجريا عدة استعراضات داخلية لأداة طلبات التوريد التعاقدية منذ عام ٢٠٠٣. وثمة توصيات قيّمة لزيادة الشفافية والمنافسة العامة وفق مبادئ مشتريات الأمم المتحدة لم يتم تنفيذها.

١١ - واسترسل قائلا إن المجلس قام، بناء على طلب اللجنة الاستشارية، باستعراض عمليات الشراء في مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (المكتب)، ووجد قدرا من عدم الوضوح في ما يتعلق بتحديد الموظفين المسؤولين عن إدارة النفقات؛ وعدم كفاية الامتثال لدليل مشتريات الأمم المتحدة وعدم الالتزام بالمواعيد؛ وعدم الاتساق في تطبيق معايير التقييم. وأشار إلى أنه صدرت أوامر شراء عدة بنود ودفع ثمنها ولكن لم يجر تسليمها، كما تم شراء لوازم طبية دون طلب مسبق وانتهت صلاحيتها قبل أن تستخدم. وأضاف أن من الضروري وضع ضوابط لتفادي تكرار هذه الحالات.

١٢ - وأردف قائلا إن المجلس لاحظ أن الأمانة العامة لم تعمل بنظام واضح وشفاف لتفويض السلطات لعمليات حفظ السلام. ففي مجالات من قبيل الموارد البشرية والمشتريات والشؤون المالية، كانت السلطة تفوَّض بشكل غير متسق. وعلاوة على ذلك، لم تكن المسؤوليات متمشية مع المساءلة. ويفتقر النظام إلى استراتيجية متماسكة، مما يسفر عن وجود تسلسلات إدارية معقدة تختلف باختلاف المجالات الرئيسية، مما يجعل من الصعب فهم السلطة أو إدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يكون المسؤول عن تنفيذ الولاية غير المسؤول الذي يتولى سلطة إدارة الموارد المعنية.

١٣ - ومضى قائلا إنه وفقاً لدليل المشتريات، فإن تحديد واختيار الشروط التجارية الدولية الواجب استخدامها يجب أن يقوم بهما موظف المشتريات على أساس كل حالة على حدة. وفي العقود التي جرى استعراضها، كانت مواقع التسليم وشروطها غير متسقة. وأشار إلى أن بعض البائعين اختار عدم المشاركة في العطاءات لعدم القدرة على عرض إمكانية التسليم في الأماكن المطلوبة. فالمتطلبات الصارمة المتعلقة بمواقع وشروط التسليم تُقيِّد المنافسة، لأن معظم البائعين يركّز على توفير السلع وليس على الشحن. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن الأمم المتحدة ليست لديها صورة كاملة عن التكاليف المرتبطة بالتسليم.

١٤ - واسترسل قائلا إن رؤساء الإدارات والمكاتب والبعثات يتولون، في عملية اختيار الخبراء الاستشاريين أو فرادى المتعاقدين، المسؤولية عن سن إجراءات الاختيار التنافسي (ST/AI/2013/4). ويمكن القيام بذلك من خلال تقييم الأفراد المدرجين في قائمة، أو الإعلان، على منصة إلكترونية، عن وجود شغور. وأوضح أنه لا توجد لدى إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام قائمة أو منصة إلكترونية. وقد وضعت البعثات ''قوائم'' دون أن تكون

لديها الأدوات أو التعليمات اللازمة للقيام بذلك. واستخدم بعضها جداول بيانات تضم أسماء جميع الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين الذين سبق لهم أن عملوا مع البعثة، في حين يعلن البعض الآخر عن كل مشروع استشاري ويدرج المتقدمين في القائمة. ونظراً لعدم وجود شواغر منشورة أو استخدام قوائم، فإن قوائم المرشحين المدرجين في قوائم التصفية غير شفافة. وأشار إلى أنه سيبدأ تنفيذ خاصية إنشاء قائمة بالخبراء الاستشاريين/فرادى المتعاقدين في نظام إنسبيرا في عام ٢٠١٨.

١٥ - وفي مجال الإدارة البيئية، قال إن البعثات يمكن أن تفعل المزيد لمنع تلوث التربة وللتخلص من النفايات المعتادة والخطرة بطريقة أكثر مراعاة للبيئة. ولاحظ أنه لم يُتقيَّد دائماً بالأحكام الإدارية والالتزامات بتقديم التقارير. ويمكن للبعثات أيضاً أن تحسّن استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

١٦ - ومضى قائلا إن المجلس بيّن الدروس التي يمكن استخلاصها من تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ، وتبنّى الرأي القائل بأنه كان يتعين أن تبدأ التصفية في وقت سابق. وبالإضافة إلى ذلك، غادر الموظفون الرئيسيون البعثة في وقت مبكر جدا، مما يعني أن قدرا من الدراية القيّمة لم يكن متاحا لمهام من قبيل بيع الأصول، وتطهير المواقع من التلوث، وتسليم المواقع والمرافق إلى البلد المضيف. وواصل حديثه قائلا إن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، لم يضطلع إلا بالوظائف الإدارية المتبقية، ولا سيما في مجالات التمويل والموارد البشرية والسفر. وينبغي في المستقبل أن تبدأ مرحلة التصفية في وقت أبكر وأن يبدأ المركز تقديم المساعدة في مرحلة مبكرة. وللتأكد من عدم مغادرة الموظفين الرئيسيين قبل الأوان، ينبغي منحهم إمكانية تأمين مواصلة العمل. واختتم حديه قائلا إنه ينبغي للبعثات أن تستخدم شهادات تسليم موحدة.

١٧ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقب المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)، فقالت إن الفرع ”ثانيا“ من ذلك التقرير يتضمن معلومات إضافية استجابة للتوصيات الواردة في تقرير المجلس (A/72/5 (Vol. II)). وأضافت أن تقرير الأمين العام يأخذ في الاعتبار طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٧١/٢٦١ باء بأن يحدد الأمين العام إطارا زمنيا متوقعا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وأن يقدم شرحا وافيا لحالات التأخر في التنفيذ. وأشارت إلى أن التقرير يشمل تحديد أولويات تنفيذ جميع التوصيات التي لم تنفذ بعد، والمرحلة التي بلغتها عملية التنفيذ، والمكتب المسؤول عن تلك العملية.

١٨ - وبالنسبة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قالت إن الأمانة العامة منحت أولوية عليا لتوصيات المجلس المتعلقة بالعمليات الجوية؛ وتفويض السلطة؛ والاستعانة بالخبراء الاستشاريين؛ والمشتريات؛ وتقدير التكلفة المعيارية للممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والإقرارات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات الصلة؛ والضوابط الداخلية المتعلقة بالمدفوعات؛ ولجان الترفيه والاستجمام؛ ومشروع وقف تشغيل نظام غاليليو؛ وإدارة السفر؛ ومطار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي غير المستخدم؛ والإدارة البيئية؛ وتصفية البعثات.

١٩ - وفي مجال العمليات الجوية، قالت إن المجلس أوصى بأن تُخصص الإدارة ميزانية مركزية لجميع العمليات الجوية الاستراتيجية وتنظر في إدراج جميع العمليات الجوية الإقليمية وتحركات القوات الجوية ضمن هذه الميزانية. وأردفت قائلة إن المجلس أوصى أيضا بأن تنظر الإدارة في الأخذ بالتنسيق المركزي للطائرات على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما سيتيح تشارك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في استخدام الطائرات التجارية والعسكرية بأكثر السبل كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

٢٠ - ومضت قائلة إن المجلس أوصى بأن تضع الأمانة العامة نظاما واضحا وبسيطا وشفافا لتفويض السلطة لبعثات حفظ السلام وأن تكفل التطابق بين المسؤوليات والمساءلة. واسترسلت قائلة إن المجلس أوصى أيضا بأن تعتمد الإدارة الوسائل اللازمة لإجراء عملية اختيار تنافسية للخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وأن توفر التوجيه الكافي للبعثات. وأوضحت أن الإدارة قبلت جميع توصيات المجلس.

٢١ - وأشارت إلى أن اثنتين من بين التوصيات الـ ٥٥ التي قدمها المجلس في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، قد تجاوزتها الأحداث، وإلى أنه جرى تنفيذ توصية ٢٣، وإلى أن ٢٨ توصية هي قيد التنفيذ، ولم يجر تنفيذ توصيتين. وواصلت حديثها قائلة إن المجلس قدّم، خلال السنوات المالية الثلاث السابقة (٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٠١٤-٢٠١٥)، ما مجموعه ١٤٣ توصية منها ١٠ تجاوزتها الأحداث، وجرى تنفيذ ١٢٨ توصية، و ٥ توصيات هي قيد التنفيذ. وأوضحت أن المجلس أقر بأن توصياته غالباً ما تستدعي اتخاذ إجراءات لضمان الامتثال، وقد تستلزم، في بعض الحالات، وقتا أطول لتنفيذها. واختتمت حديثها قائلة إن الإدارة طلبت إغلاق ٦ من التوصيات

الـ ٣٥ التي يجري تنفيذها أو لم تنفذ بعد؛ أما التوصيات الـ ٢٩ المتبقية فهي قيد التنفيذ.

٢٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/72/850)، فقال إنه تمشيا مع النية المعرب عنها في التقرير السابق (A/71/845)، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٦١ باء، أدمجت اللجنة الاستشارية تعليقاتها على استنتاجات المجلس في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789)؛ وأوضح أن الاستنتاجات الخاصة بكل بعثة على حدة، ستظل تدرج في تقارير اللجنة الاستشارية عن فرادى بعثات حفظ السلام. واختتم حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية لن تقدم، من الآن فصاعدا، تقريرا منفصلا عن استنتاجات المجلس، بل ستعلق عليها خلال عرض تقريرها عن المسائل الشاملة.

٢٣ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الرقابة المالية التي يضطلع بها المجلس، وهي تعتقد أنها تكمّل الرقابة التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة، وأن تقرير المجلس، الشامل والمفصل، سيمكّن اللجنة من فهم أفضل لعدد من التحديات المرتبطة بعمليات حفظ السلام.

٢٤ - وأردف قائلا إن المجموعة، وقد لاحظت أن معدل تنفيذ توصيات المجلس منخفض مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، وخاصة أن ١٧ من التوصيات الرئيسية الـ ٢٨ التي لم تنفذ بعد، من المزمع تنفيذها في عام ٢٠١٨، و ٣ في عام ٢٠١٩، مما يترك ٨ توصيات بدون مواعيد محددة للتنفيذ، فإنها تذكّر بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٦٩/٢٤٩، أن يكفل تنفيذ توصيات المجلس تنفيذا كاملا في الوقت المناسب، وأن يقدم تفسيرا وافيا لحالات التأخر في التنفيذ.

٢٥ - وأضاف أن المجموعة لاحظت أيضا، في التقرير الحالي للمجلس، وجود توصيات تكرر أو تشابه توصيات وردت في التقارير السابقة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التحديات الجديدة المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ولذلك فإنها تتطلع إلى النظر، أثناء المشاورات غير الرسمية المقبلة، في الكيفية التي يمكن بها للأمانة العامة أن تعالج التحديات الجديدة على وجه السرعة، وأن تكفل توفر ما يكفي من البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب. وينبغي للأمانة العامة أيضا إجراء عمليات ضمان الجودة لتجنب الأخطاء الوارد وصفها في تقرير المجلس.

٢٦ - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء عدد من القضايا التي أثارها المجلس، وقال إنها ستلتمس توضيحات بشأن ما يلي أثناء المشاورات غير الرسمية للجنة: أوجه القصور المتعلقة بالسجلات الرئيسية التي أعاقت عملية الانتقال من النظم القديمة إلى حل إدارة سلسلة الإمداد في نظام أوموجا؛ والافتقار إلى الإبلاغ الشامل، مما ينطوي على مخاطر كبيرة تتعلق بسمعة الأمم المتحدة؛ وتقديم الإقرارات المعززة بشأن معاملات الأطراف ذات الصلة؛ ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدفوعات؛ والمشاكل المتعلقة بتقييم الأصول، ولا سيما التكاليف الفعلية للأصناف المنشأة ذاتيا من الممتلكات والمنشآت والمعدات المؤهلة لتقيد باعتبارها أصولا؛ وعدم وجود نظام متسق وواضح لتفويض السلطة؛ والاعتماد المفرط على الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، والحاجة إلى تحسين عملية الاختيار؛ والغش المفترض؛ وعدم الامتثال لسياسة إدارة السفر بالطائرة؛ وعدم كفاية التقيد بالأحكام الإدارية والالتزامات بتقديم التقارير عن الإدارة البيئية؛ وأوجه القصور في ما يتعلق بالنقل الجوي، الذي يشكل بندا رئيسيا من بنود الإنفاق.

٢٧ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الهام الذي يضطلع به المجلس، والذي يزود الدول الأعضاء بتقييم مستقل لاستخدام أموالها. وأضاف أن المجلس يعد عنصرا أساسيا لإطار الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، وهو يسهم في تحسين إدارة المنظمة بتوجيهها نحو العمل بمزيد من الشفافية والفعالية من حيث التكلفة، مما يمكنها من الاضطلاع بولاياتها بمزيد من الكفاءة.

٢٨ - وأردف قائلا إن من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي أن المجلس أصدر رأيا غير متحفظ بشأن البيانات المالية وأن عمليات حفظ السلام ظلت مستقرة ماليا. وهو يرحب بتعزيز عمليات إعداد البيانات المالية بإعمال نظام أوموجا، ولكنه يتفق مع المجلس في ملاحظاته بأن من الممكن التحسين في مجالات مثل إعداد الميزانيات، والإدارة المالية، وتصفية البعثات، والمشتريات والتعاقد، والموارد البشرية، والسفر، والإدارة البيئية.

٢٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي بالخصوص تحسين نظام تفويض السلطة وإصلاحه، سواء في المقر أو في عمليات حفظ السلام. والاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة مبادرات الأمين العام للإصلاح. وأعرب عن تقدير وفد الاتحاد لعملية مراجعة الحسابات الشاملة للعمليات الجوية، وعن موافقته على أنه ينبغي زيادة التركيز على التوعية بالغش ومنعه. واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيواصل تشجيع الأمين العام على كفالة تنفيذ توصيات المجلس تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب. واختتم حديثه قائلا إن وفد الاتحاد سيعلّق على تفاصيل استنتاجات المجلس في سياق المناقشات المتعلقة بميزانيات فرادى البعثات، وملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣٠ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على عمل المجلس، الذي يوفّر تقريره معلومات قيّمة عن مسائل أساسية لأداء عمليات حفظ السلام على نحو يتسم بالكفاءة. فاستنتاجات المجلس وتوصياته تمكّن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين عمليات حفظ السلام. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يلاحظ مع التقدير أن ٩٦ في المائة من توصيات المجلس في السنوات المالية الثلاث السابقة (٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٠١٤-٢٠١٥) قد نفذت، وهو يتطلع إلى مناقشة التقدم المحرز في مسائل تشمل المشتريات، ومبادرات مكافحة الغش، وإدارة الموارد البشرية. ومضت قائلة إن من دواعي سرور وفد بلدها أيضا أن جميع عمليات حفظ السلام ظلت مستقرة ماليا بموارد نقدية كافية لمواصلة العمليات الأساسية، وأن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مثّلت المرّة الأولى التي أُعدّت فيها البيانات المالية دون استخدام النظام المالي القديم، مما أتاح تقديمها في الوقت المناسب. وحثّت المنظمة على مواصلة تحسين العمليات المحاسبية المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣١ - واسترسلت قائلة إن عمليات مراجعة الحسابات هي أدوات هامة تكفل التخفيف من المخاطر المالية واستخدام الموارد على الوجه الصحيح. وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثل نحو ٢٠ في المائة من الإنفاق على عمليات حفظ السلام، فإن وفد بلدها يوافق على توصية المجلس بأن تحدد الاحتياجات من الموظفين بصورة أكثر انتظاما وشمولا. وينبغي أن تستحدث الأمانة العامة منهجية لتحديد تلك الاحتياجات، استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس حجم العمل، بغية ضمان اتباع نهج موضوعي في جميع البعثات، ودعم تخطيط البعثات، وتيسير عملية إعداد الميزانيات.

٣٢ - وواصلت حديثها قائلة إن وفد بلدها يدرس عن كثب العمليات الجوية، التي تشكل العوامل المحددة الرئيسية لتكاليف بعثات حفظ السلام وتمثل ما يقرب من ١٠ في المائة من إجمالي النفقات. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للدعوة التي وجهها المجلس من أجل وضع مؤشرات أداء أفضل لإدارة أسطول طائرات عمليات حفظ السلام، بعد استخدام ساعات الطيران المدرجة في الميزانية. وأردفت قائلة إنه ينبغي للمنظمة تحقيق الكفاءة في استخدام الطائرات الموجودة، وتحديد الأصول الجوية المطلوبة استنادا إلى احتياجات عسكرية ولوجستية واضحة، واتباع أنجع الخيارات المتاحة لشراء تلك الأصول.

٣٣ - وأضافت أن وفد بلدها يدعو الأمانة العامة والبعثات إلى إدماج توصيات المجلس بشكل أفضل في عملياتها اليومية، بغية زيادة الحكم الرشيد والشفافية، وضمان أن تتمكن الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن موارد حفظ السلام. واختتمت حديثها قائلة إن تنفيذ التوصيات، تدعمه القيادة القوية، من شأنه أن يمكّن المنظمة من إجراء تحسينات حقيقية ملموسة في تنفيذ الولايات.

٣٤ - **السيد فو ليهينغ** (الصين): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير المجلس في ضوء الدور المتزايد لمراجعة الحسابات في التنظيم الإداري للأمم المتحدة وفي إدارة ميزانيتها، وتوقعات الدول الأعضاء المتصاعدة في هذا الصدد. وأضاف أن وفد بلده يرى أنه ينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير على نحو فعال، وهو بالتالي يشعر بالقلق لأن من بين التوصيات الـ ٥٥ التي قدمها المجلس في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، لم تنفذ بالكامل سوى ٢٣ - أي أقل من ٤٢ في المائة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، قال إن المجلس قدم ٧٥ توصية يأمل وفد بلده أن تنفذها الأمانة العامة بالكامل باتخاذ تدابير فعالة. وذكر أن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها خلال عملية مراجعة الحسابات. وأوضح أن تحديد تلك المشاكل هو مجرد خطوة أولى؛ وأنه يجب معالجة المشاكل في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات لتجنب تكرارها.

٣٥ - وأشار إلى أن نقل الموارد على نطاق واسع تحت بعض فئات الإنفاق قد قلّل من مصداقية ميزانية حفظ السلام وقدرتها على الكبح. وفي مجال العمليات الجوية، التي تمثل نحو ١٠ في المائة

من المجموع، قال إنه نشأ عدد من المشاكل الإدارية، بما في ذلك عدم كفاية التنسيق بين البعثات، ومؤشرات أداء معيبة، وارتفاع مفرط لتكاليف بعض الطائرات. وأضاف أن المنظمة استثمرت بكثافة في نظام أوموجا، بيد أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة هذا قد اتسم بالعديد من أوجه القصور الوظيفي. وكانت الرقابة الداخلية ضعيفة وتكررت عمليات الغش. واختتم حديثه قائلا إنه لا يوجد نظام واضح وشفاف لتفويض السلطة وهناك عدم اتساق للممارسات في مجالات الموارد البشرية والمشتريات والإدارة المالية.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

التقديرات المنقحة المتعلقة بإعادة الهيكلة المقترحة لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/772 و A/72/859)

٣٦ - **السيدة فيوتي** (رئيس الديوان): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٥، عمليات حفظ السلام، وبالميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في ما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن (A/72/772)، فقالت إن الأمين العام ملتزم التزاما راسخا بإصلاح الأمم المتحدة. وقد أطلق في عام ٢٠١٧ ثلاثة مسارات للإصلاح من أجل تحسين قدرة الأمانة العامة على تنفيذ ولاياتها الحالية واستخدام مواردها بأكبر قدر من الفعالية. وأضافت أن الأمين العام دخل في مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، إذ عقد اجتماعات مع المجموعات الإقليمية الخمس للدول الأعضاء وعقد اجتماعا غير رسمي للجمعية العامة.

٣٧ - وأشارت إلى أن الأمين العام أنشأ فريق استعراض داخلي لاستعراض ركيزة السلام والأمن. وأضافت أن فريق الاستعراض الداخلي، بالإضافة إلى التشاور مع الإدارات والمكاتب المعنية، استفاد من عدة استعراضات مستقلة أجريت قبل استلام الأمين العام لمنصبه، وحددت بعض العقبات التي تمنع تحقيق الفعالية في هذا المجال من عمليات المنظمة ، وشملت تلك الاستعراضات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490).. ومضت قائلة إن الاستعراضات تشير إلى أن العقبات تنبع في الأساس من التحديات السياسية والمؤسسية الأوسع نطاقا التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلا أنها تقرّ أيضا بضرورة تعديل هيكل المنظمة من أجل تحسين تنفيذ الولايات.

٣٨ - وواصلت كلامها قائلة إن الأمين العام شدّد، في تقريره عن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525)، على أن الأهداف الرئيسية للإصلاح وإعادة تشكيل الهياكل تتمثل في إعطاء الأولوية للمنع والحفاظ على السلام؛ وتعزيز فعالية وتماسك عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ وتسيير الأنشطة المتعلقة بركيزة السلام والأمن على نحو أكثر تماسكا وسرعة وفعالية من خلال نهج يتناول ''الركيزة ككل''، ومواءمة ركيزة السلام والأمن بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وأضافت أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ١٩٩/٧٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، رؤية الأمين العام، وطلبت إليه أن يقدم تقريرا شاملا عن مقترحه المتعلق بالإصلاح.

٣٩ - وأردفت قائلة إن هذا التقرير الشامل (A/72/772) المقدم عملا بالقرار ١٩٩/٧٢، يعرض مقترحات مفصلة يَلتزم فيها بالضمانات المقدمة في التقرير الأصلي عن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525): ولا تستهدف تلك المقترحات تغيير الولايات أو المهام المقررة لركيزة السلام والأمن، أو زيادة العدد الإجمالي للوظائف في الركيزة، أو نقل موارد من التنمية أو مجالات أخرى للسلام والأمن.

٤٠ - وأضافت أن العمل القيم الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام يجب أن يدار كجزء من عملية مستمرة. ومضت قائلة إن جهود الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام جهود تنتمي إلى نفس ''مجموعة الأدوات'' وينبغي بذلها بمرونة. وللقيام بذلك، يجب إعادة تشكيل الهياكل القائمة حاليا في المقر للجمع بين المعارف والقدرات والخبرات الموجودة داخل الإدارات الثلاث وإيجاد أوجه التآزر بينها. وباختصار، فإنه يمكن وصف رؤية الأمين العام بأنها ''إداراتان بركيزة واحدة''.

٤١ - وأبرزت السمات الرئيسية للمقترحات المفصلة، فقالت إن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ستجمع بين مهام إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام القائمين، بهدف ضمان اتباع نهج كلي ومتكامل إزاء منع نشوب النزاعات، والمساعدة الانتخابية والوساطة وبناء السلام. وقالت إن مكونات بناء السلام

في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ستكون بمثابة ”الجسر“ بين ركيزة الأمن والسلام ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

٤٢ - وواصلت حديثها قائلة إن إعادة هيكلة الإدارات من شأنها أن تساعد على تنشيط مكتب دعم بناء السلام، وفقا للولاية الواردة في القرارات المترابطة بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، لأن ما ينتج عن ذلك من مكاسب في الكفاءة سيتيح نقل سبع وظائف إلى المكتب من الموارد الموجودة، أي بزيادة تصل إلى قرابة ٥٠ في المائة. واسترسلت قائلة إن تعزيز مكتب دعم بناء السلام سيكون أقدر على مساعدة لجنة بناء السلام، ولا سيما من حيث توفير الدعم لبناء السلام في سياقات البعثات، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى. وأوضحت أن مقترح نقل سبع وظائف إلى المكتب لا يعني أنه لا توجد حاجة إليها في أماكن أخرى؛ بل إنه يعكس التزام الأمين العام بالاستجابة لدعوات الدول الأعضاء إلى تنشيط المكتب.

٤٣ - ومضت قائلة إن إدارة عمليات السلام الجديدة ستدمج عمليات حفظ السلام وبعثتين سياسيتين خاصتين ميدانيتين كبيرتين، هما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وستضم أيضا مكتب الشؤون العسكرية والقدرات المتخصصة الذي يندرج حاليا تحت مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وبالنظر إلى أوجه التشابه التنفيذي في عمليات حفظ السلام وبعض البعثات السياسية الخاصة، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم المتجانس والمتسق لتلك العمليات. وأردفت قائلة إن عملية إعادة الهيكلة المقترحة تحترم المبادئ الأساسية لحفظ السلام، ولكنها تسعى، بجمع أكبر البعثات السياسية الخاصة تحت سقف إدارة واحدة، إلى تحقيق المزيد من التماسك والاتساق في الطريقة التي تخطط بها المنظمة عمليات السلام، وتديرها، وتستعرضها، وتنتقل منها، و توفر بها التوجيه السياسي.

٤٤ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك في صميم عملية الإصلاح المقترحة هيكلا سياسيا - تنفيذيا وحيدا يتم إنشاؤه بدمج الشُعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. ويكون الهيكل مشتركا بين إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ويرأسه ثلاثة أمناء عامين مساعدين بمسؤوليات إقليمية متميزة. وأوضحت أن الأمناء العامين المساعدين يتولون المسؤولية عن جميع الجوانب الفنية لأعمال السلام والأمن في منطقة كل منهم، ويشمل ذلك الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، ومختلف أشكال الوجود الميداني، وعمليات السلام. وأردفت قائلة إن هذا الترتيب من شأنه أن يعزز بشكل كبير القدرات الفنية للأمانة العامة، والقدرات التحليلية، وصياغة الاستراتيجيات الإقليمية والتعاون مع الشركاء.

٤٥ - وأضافت أن الهيكل سيكون بمثابة مدخل وحيد بالنسبة للدول الأعضاء والشركاء والمحاورين إلى جميع المسائل السياسية والتنفيذية. ومضت قائلة إنه لن يتعين بعد الآن على الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، أن يعمل مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام، بل مع هيكل إقليمي متكامل وحيد لأفريقيا، يغطي المسائل السياسية، والتنفيذية والمتعلقة ببناء السلام. وفي هذا الصدد، أكدت على أنه تم الحرص على ضمان أن تتوفر للهيكل الجديد القدرة الكافية على التعامل مع حجم العمل الثقيل للمنظمة في مجال السلام والأمن في أفريقيا. واسترسلت قائلة إن الشُعب الثلاث التي يشرف عليها الأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا ستضم جميع الموظفين العاملين حاليا في الشُعب الأربع المعنية بأفريقيا والقائمة في إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأوضحت أنه سيتوفر للأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا عدد من الموظفين أكبر من العدد المتوفر للأمينين العامين المساعدين الآخرين مجتمعين.

٤٦ - ولاحظت أوجه التآزر بين الإصلاحات في مجالات السلام والأمن والتنمية والإدارة، فقالت إن الهدف من الإصلاحات في مجال السلام والأمن والإصلاحات الإدارية هو جعل عمل المنظمة أكثر تماسكا، وتحسين الطريقة التي يوفر بها المقر الدعم الفني والتنفيذي إلى الميدان، بما في ذلك عمليات السلام. وأردفت قائلة إن الهدف من الإصلاح الإداري هو ضمان تقديم توجيهات السياسات العامة والدعم التنفيذي على نحو أفضل لجميع الإدارات والمكاتب واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية، مع الزيادة في وظائف الرصد والامتثال، في حين يهدف الإصلاح في مجال السلام والأمن إلى تحسين الدعم المقدم لعمليات السلام، ومن ثم تيسير تنفيذ الولايات، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز المساءلة.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إن مقترح الإصلاح في مجال السلام لا يوفر العديد من الفوائد للدول الأعضاء فحسب، بل يتسم أيضا بالواقعية ويمكن التحكم فيه وتحقيقه. وأضافت أنه يجب على جميع

المنظمات إجراء تقييم دوري لأدائها بطريقة نزيهة، وإدخال التعديلات اللازمة. وقالت إن الأمين العام يسعى، بصفته المسؤول الإداري الأول للمنظمة، إلى إعادة تنظيم الهياكل القائمة في المقر لتعزيز أداء ركيزة السلام والأمن. وهو يشدد منذ البداية على أن إصلاحاته ليست عملية لخفض التكاليف، وإنما هي تهدف إلى جعل الركيزة أكثر فعالية. وقد تم الحرص على تعزيز قدرات المنظمة باستخدام الموارد المتاحة، دون تغيير الولايات وموارد الميزانية. واستدركت قائلة إنه لا يمكن للمنظمة الاضطلاع بولاياتها الحالية بموارد أقل.

٤٨ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/72/859) فقال إن اللجنة الاستشارية أحاطت علما بتأييد الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٧٢ لرؤية الأمين العام في ما يتعلق بإصلاح ركيزة السلام والأمن في المنظمة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ليس لديها، رهنا بالتعليقات والتوصيات الواردة في تقريرها، أي اعتراض على التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أو على الجزء ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤٩ - وفي ما يتعلق بمقترح الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد، قال إن اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية كفالة أن يعمل الفريق الدائم للمسؤولين الرئيسيين على النحو المتوخى. ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن وكيلي الأمين العام للإدارتين الجديدتين المقترحتين سوف يتعاونان ويعملان معا لدعم الأخذ بنهج متماسك يتناول ''الركيزة ككل''، وهي توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استعراض أداء الهيكل الجديد وتقديم تقرير عن ذلك.

٥٠ - واسترسل قائلا إنه يتعين، حسب الاقتضاء، تقييم مدى ملاءمة الترتيب المقترح للشعب الإقليمية في إطار الهيكل الوحيد وكيفية سير العمل بذلك الترتيب، مقارنة بحجم العمل الفعلي في الشعب الإقليمية، من أجل كفالة تنفيذ الولايات بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مهام التنسيق التي سيضطلع بها مدير التنسيق والخدمات المشتركة، الذي سيخدم الإدارتين الجديدتين والهيكل الوحيد، ينبغي أن تظل قيد الاستعراض، إذا وافقت الجمعية العامة على الترتيب.

٥١ - وفي ما يتعلق بالنقل المقترح لبعثتين سياسيتين خاصتين ميدانيتين إلى إدارة عمليات السلام، قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع معايير واضحة لعمليتي النقل من ذلك القبيل، بغية كفالة الوضوح والاتساق لترتيبات الدعم التنظيمية. وفي ما يتعلق بالمقترح بتعزيز مكتب دعم بناء السلام بنقل سبع وظائف، قال إن اللجنة الاستشارية توصي، في غياب أي تغيير في السياسة العامة من جانب الجمعية العامة، بعدم الموافقة على مقترح نقل الوظائف الثلاث الممولة من حساب الدعم من إدارة عمليات حفظ السلام إلى المكتب.

٥٢ - ومضى قائلا إنه ليس من الواضح كيف يمكن قياس تعزيز الفعالية، وهو أحد الأهداف الأربعة للإصلاح، نظرا إلى أنه ليس من المتوقع إحداث أي تغييرات في ما ووفق عليه من الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز أو النواتج المتصلة بالبرامج المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة الاستشارية أن تؤدي مثل هذه المبادرة التنظيمية الرئيسية إلى وفورات حجم وتحرير موارد بالقضاء على ازدواجية الجهود.

٥٣ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة ترحب بجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة، وجعل الأمم المتحدة أكثر تماسكا وفعالية وأوفى بالغرض المرجو منها، لكي تقوم بتنفيذ ولاياتها على نحو أفضل. وأردف قائلا إن المجموعة تشعر بالتفاؤل إزاء التزامه بالتشاور مع الدول الأعضاء، وكفالة أن تظل عملية الإصلاح شاملة للجميع وشفافة، حيث أن دعم الدول الأعضاء وثقتها من الأمور الحاسمة. وأضاف أن المجموعة، وهي تلاحظ جسامة التغييرات المقترحة، تتطلع إلى مناقشة الكيفية التي سيمكن بها لتلك التغييرات أن تجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة في الميدان. وستضع المجموعة في اعتبارها الروابط بين الإصلاح في مجال السلام والأمن والإصلاح الإداري.

٥٤ - واسترسل قائلا إن المجموعة ستطلب توضيحات بشأن أثر عملية إعادة الهيكلة المقترحة على المهام، والتسلسل الإداري، والمساءلة، وتنفيذ الولايات. فرسم خطوط واضحة للمساءلة أمر هام لتنفيذ الولايات، وقياس أداء الموظفين. وقال إن المجموعة تتساءل عن كيفية المواءمة بين عملية إعادة الهيكلة المقترحة والإطار الاستراتيجي والكيفية التي ستواصل بها الأمانة العامة تحقيق ما ووفق عليه من الأهداف، أو الإنجازات المتوقعة أو مؤشرات الإنجاز أو النواتج. وأردف قائلا إن المقياس الحقيقي للنجاح هو تحديد ما إذا كانت التغييرات حسّنت تنفيذ الولايات وتقديم الخدمات.

٥٥ - وأعرب عن سرور المجموعة لأن المقترحات تركز على النتائج، وليس على خفض التكاليف وإجراء تخفيضات تعسفية. وواصل

حديثه قائلا إن التغيير يجب أن يدار بطريقة سليمة ومنسقة كما يجب وضع تدابير ملائمة للتخفيف من حدة المخاطر لضمان عدم تأثير التحركات داخل المقر على العمليات الجارية في الميدان. واسترسل قائلا إن المجموعة ترحّب بهدف تعزيز فعالية وتماسك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، فهي ستشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بوضع معايير واضحة ومتسقة لنقل الدعم للبعثات السياسية الخاصة الميدانية، من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات التي يقدمها المقر إلى تلك البعثات.

٥٦ - وقال إن المجموعة تتطلع، وهي تشير إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المترابطة المتعلقة باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، إلى تلقي مزيد من المعلومات عن تعزيز قدرة المنظمة على دعم بناء السلام والحفاظ على السلام. وأردف قائلا إن المجموعة مهتمة بالحصول على معلومات عن قدرة التغييرات المقترحة على زيادة التنسيق واستغلال أوجه التآزر وتفادي الازدواجية في الكيانات على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي تطبيق نهج ”الركيزة ككل“ بشكل متسق بحيث يمكن للمنظمة أن تعالج المسائل الشاملة مثل المسائل الجنسانية بصورة شاملة ومتماسكة.

٥٧ - **السيد كونجول** (موريشيوس): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تؤيد رؤية الأمين العام في ما يتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة، وترحب بالتزامه بتحسين قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها وبتفاعله مع الدول الأعضاء، وهي على ثقة في أن تظل عملية الإصلاح شاملة للجميع وشفافة. وأضاف أن بالنظر إلى أن معظم عمليات حفظ السلام توجد في أفريقيا، فإنه يجب أن تكون الإصلاحات متمشية مع احتياجات الدول الأفريقية، ويجب ان تدعم الجهود الأفريقية الرامية إلى مواجهة التحديات الأفريقية. ومضى قائلا إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة الكيفية التي يمكن أن تحقق بها مقترحات الإصلاح الأهداف المعلنة، ولا سيما في ما يتعلق بجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة، مع مراعاة الحقائق والحالات المعقدة على أرض الواقع.

٥٨ - واسترسل قائلا إنه ينبغي تحليل مقترح الأمين العام بإنشاء ثلاث شُعب لأفريقيا تغطي غرب ووسط أفريقيا، وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، والجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى بشكل متعمق، وينبغي النظر في ما إذا كان حجم عمل الشُعب الجديدة قد يقوض تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة. وأشار إلى أن إحدى الشعب المقترحة ستغطي أكثر من ٢٠ بلدا، مما قد يؤدي إلى فقدان التركيز وقد يمسّ تنفيذ البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يراعي الهيكل الجديد للشعب مراعاة دقيقة التشكيلات الإقليمية القائمة في أفريقيا.

٥٩ - وواصل حديثه قائلا إن المجموعة تقدّر التزام الأمين العام بتعزيز شراكة المنظمة مع الاتحاد الأفريقي. وهي ترى أنه ينبغي أن ينعكس ذلك الالتزام في عملية إعادة الهيكلة، وفي تنفيذ ركيزة السلام والأمن، بهدف مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين في جميع جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد أيضا، ستلتمس المجموعة المزيد من المعلومات عن كيفية تأثير تنفيذ الإصلاحات المقترحة، بما في ذلك إعادة هيكلة الشعب وتخصيص الولايات وإنشاء خطوط الإبلاغ والمساءلة، على الولايات ذات الصلة المتعلقة بأفريقيا. وأضاف أن المجموعة مهتمة أيضا ببحث سبل تعزيز مكتب دعم بناء السلام بوصفه ركيزة حيوية للحفاظ على السلام.

٦٠ - وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٩٩/٧٢، فقال إن هناك حاجة إلى اتباع نهج حصيف للحفاظ على التوازن في ما يتعلق بآثار الموارد والموارد البشرية في سياق الإصلاح المقترح؛ وأردف قائلا إنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا. واختتم حديثه قائلا إنه يجب إدارة التغيير بشكل سليم ومنسق كما يجب وضع تدابير ملائمة للتخفيف من حدة المخاطر لضمان عدم تأثير التحركات داخل المقر على العمليات الجارية في الميدان.

٦١ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن سويسرا وليختنشتاين تؤيدان رؤية الأمين العام في ما يتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن في المنظمة. وأشارت إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح هو إعطاء الأولوية للمنع والحفاظ على السلام، وإلى أن مجلس الأمن أقرّ، في قراره ٢١٧١ (٢٠١٤) بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما ركيزتها للسلام والأمن، في الإسهام في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، في حين أرست الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٧٠ (٢٠١٦)، مفهوم ”الحفاظ على السلام“. ولذلك، فإن سويسرا وليختنشتاين تؤيدان تماما هدف الإصلاح المتمثل في دمج الموارد والوسائل التنفيذية الموجودة وإعادة تنظيمها وتوطيدها في مجال السلام والأمن بطريقة رشيدة. ومن شأن زيادة قدرات مكتب دعم بناء السلام أن يعزز فعالية الركيزة بزيادة إدماج أنشطة بناء السلام في الهيكل السياسي - التنفيذي الوحيد.

٦٢ - ومضت قائلة إن أية إعادة هيكلة تنظيمية تنطوي على صعوبات ومخاطر يجب التخفيف من حدتها بالإدارة الحصيفة والتنسيق. ويجب أن يُزوّد الموظفون بمعلومات شفافة، وأن تكون هناك فترة تكيّف. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي القيام تدريجيا بمواءمة أساليب العمل والثقافة المؤسسية للإدارتين ولمكتب دعم بناء السلام بغية تحسين تماسك وفعالية عمل ركيزة السلام والأمن ككل.

٦٣ - **السيد ياردلي** (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا، ونيوزيلندا، فقال إنه يتعين على اللجنة الخامسة، لكي يحقق الإصلاح إمكاناته في مجال الحد من مخاطر نشوب النزاعات والقيام على نحو هام بتحسين فعالية المنظمة في جميع مراحل سلسلة السلام، أن تُترجم الإرادة السياسية الجماعية إلى أعمال. وأضاف أن الدول الأعضاء عهدت إلى الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة، بتقديم مجموعة من المقترحات المتعلقة بالإصلاح في مجال السلام والأمن؛ ولذلك، يجب أن تتعامل مع المقترحات كمجموعة. وأضاف أن أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا تؤيد المقترحات، التي هي نتيجة موازنة دقيقة بين المصالح. وأردف قائلا إنه يجب الحرص على عدم الإخلال بهذا التوازن. وبالخصوص، يجب تزويد مكتب دعم بناء السلام، الذي يؤدي دورا مهمّا كـ ”مفصلة“ أو جهة وصل، بقدر مناسب من الموارد. ومضى قائلا إن المكتب جزء أساسي من نهج متكامل لبناء السلام والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يعيق الدفع إلى تحقيق أوجه الكفاءة، أو التشدد في تطبيق سياسات الميزانية، الأجزاء الأساسية من مجموعة الإصلاحات.

٦٤ - وواصل حديثه قائلا إن التخطيط ينبغي أن يبدأ على الفور لضمان التنفيذ الكامل والفعال للإصلاح نصا وروحا. وفي حين أن الإصلاح المقترح في مجال السلام والأمن ينطوي على تغييرات هيكلية أقل مدى مما هو الشأن بالنسبة لمسارات إصلاح أخرى، فإن الإصلاح في مجال السلام يتضمن نفس التوقعات بحدوث تغيّر كبير في ثقافة المنظمة. وأوضح أنه سيتعين، في إطار هذه المقترحات، أن يغيّر كل من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، والموظفين العاملين في الميدان، النهج الذي يتبعه في العمليات اليومية. ومع أن التغييرات الهيكلية المقترحة قد تيسر ذلك التغيير، فإن الشرط الرئيسي في هذا الصدد هو الالتزام باتباع نهج جديد يضع مفاهيم مثل التكامل والتعاون، والعمل الوقائي والفعالية على المستوى الميداني في صميم عمل المنظمة، بدلا من التركيز على الممارسات السابقة. واسترسل قائلا إن هذا التغيير في الثقافة قد يتطلب جهودا متواصلة من جانب كل موظف.

٦٥ - وأشار إلى أن المقترحات تتجاوز ولاية ومسؤولية أية هيئة أو مؤسسة واحدة. وأضاف أن جميع مسارات الإصلاح الثلاثة حيوية. وستكفل الإصلاحات، مجتمعة، أن تتصرف المنظمة بحزم من أجل الحفاظ على السلام، على النحو المطلوب في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بعدم الموافقة على مقترح نقل ثلاث وظائف إلى مكتب دعم بناء السلام، فسأل رئيس الديوان عما إذا كانت موافقة على تلك التوصية، وعن أثر عدم نقل تلك الوظائف على الغرض الأساسي للإصلاحات.

٦٦ - **السيدة أدامسون** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة، ألبانيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقرير الشامل للأمين العام وبمقترحات الإصلاح، وهو يعتبرها تتمشّى تماما مع الولاية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٧٢ المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إنه يؤيد تماما التحسينين المطلوبين: تحسين عمل ركيزة السلام والأمن ذاتها، وتحسين التفاعل بين ركيزة السلام والأمن والركيزتين الأخريين لعمل المنظمة: ومن شأن مثل هذه الجهود أن تحسّن قدرة الأمانة العامة على منع نشوب النزاعات، وصون السلام وتعزيزه، بهدف الحفاظ على السلام.

٦٧ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن للأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة، سلطة التصرف. وهو يمنحه دعمه السياسي الكامل للشروع في اتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ رؤيته. ومضت قائلة إن الانتقال إلى الهيكل الإداري الجديد ينبغي أن يكون سريعا وشاملا، بغية الحفاظ على الاستمرارية في تنفيذ الولايات. واسترسلت قائلة إنه يتعين على اللجنة الخامسة، بوصفها لجنة تقنية، أن تنظر في الهياكل المقترحة لدعم السلام والأمن، مع توقع أن تحقّق عملية إعادة الهيكلة أوجه كفاءة، وأن تأخذ في الوقت ذاته في الاعتبار أن الهدف العام هو ضمان التنفيذ الأفضل والأسرع للولايات، ولا سيما في الميدان.

٦٨ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك فائدة في الهيكل السياسي - التنفيذي الوحيد المقترح، بشُعب إقليمية جغرافية المنحى تكفل استجابة أكثر تنسيقا وتكاملا لحاجات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام. والاتحاد الأوروبي على ثقة في أن الأمانة العامة ستأخذ في الحسبان الطبيعة المعقدة والعابرة للحدود للأوضاع على أرض الواقع عند إسناد المسؤوليات إلى مختلف الشعب. وأوضحت أن لفريق الرؤساء الدائمين دورا رئيسيا يؤديه في ضمان التماسك بين الإدارات والشعب الإقليمية. والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تعزيز مكتب دعم بناء السلام، الذي هو أحد المكونات الرئيسية لتركيز الأمين العام على الوقاية.

٦٩ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي سيطلب، خلال المشاورات غير الرسمية حول هذه المسألة، المزيد من المعلومات عن المقترحات الواردة في التقرير، بغية التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب وبطريقة بناءة وشفافة. فالسلام هو القيمة الأساسية للأمم المتحدة وغرضها الأساسي. وقالت إن ميثاق الأمم المتحدة يشجع المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير مشتركة فعالة وتحقيق التعاون الدولي من أجل تدعيم السلام العالمي. وأردفت قائلة إن القصد من الأمم المتحدة هو أن تكون مركزا لمواءمة أعمال الأمم في سبيل إدراك هذه الغايات المشتركة. واختتمت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه من أشد مناصري التعددية الفعالة، يرحب بطموح المنظمة إلى أداء دور رائد في بناء السلام والحفاظ عليه.

٧٠ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها، بوصفه داعما قويا للجهود الرامية إلى تحسين التماسك، والفعالية والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة، يرحب بمقترح الأمين العام المتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن، كخطوة نحو تحقيق تلك الأهداف. وأضافت أن وفد بلدها يرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة وقدرة على إيجاد الحلول السياسية ومعالجة احتياجات من هم في الميدان.

٧١ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يؤيد أيضا جهود الأمين العام الرامية إلى زيادة تماسك عمليات السلام بإعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات، وضمان أسبقية الحلول السياسية، ومواءمة ركيزة السلام والأمن بشكل أوثق مع التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. ومضت قائلة إن وفد بلدها يؤيد الجهود الرامية إلى إدماج بناء السلام بشكل أفضل داخل هيكل السلام والأمن في المنظمة. وأشارت إلى أن لمكتب دعم بناء السلام دورا فريدا يؤديه في سد الفجوات بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. واسترسلت قائلة إن الإصلاح لا بد في نهاية المطاف أن يجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات والتصدي لها، وتعزيز الحلول السياسية وتحقيق نتائج على أرض الواقع. وقالت إن وفد بلدها يعطي الأولوية لمقترحات الإصلاح التي تعزز المشاركة الفعالة في العمليات السياسية وتحسّن تنفيذ الولايات.

٧٢ - وأعربت عن ارتياح وفد بلدها لأنه ستمنح للأمناء العامين المساعدين، في إطار مقترح الأمين العام، سلطة النظر بصورة شاملة في عمليات صنع القرار. وأضافت أنها تتطلع إلى مناقشة كيف يعتزم الأمين العام أن يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري، وما هي أفضل السبل لتعزيز التكامل بين الركائز المواضيعية والإقليمية للإدارتين الجديدتين. واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها سيدرس التسلسل الإداري المقترح وسيسعى إلى المواءمة بشكل سليم بين السياسات والعمليات.

٧٣ - **السيد هاتريم** (النرويج): قال إن وفد بلده يؤيد تماما رؤية الأمين العام في ما يتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن، ويرحب بالأهداف الرئيسية الأربعة للإصلاح. وأضاف أن المقترح بإنشاء هيكل سياسي - تنفيذي وحيد سيكفل تحسين استخدام رأس المال البشري بالمقر بتحفيز الموظفين على العمل معا. وينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى تحليل أفضل، ودعم أقوى للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومشاركة سياسية أكثر فعالية، وإلى تعزيز المساءلة والشفافية، كما أشار إلى ذلك الأمين العام عند انطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في آذار/مارس ٢٠١٨. ومضى قائلا إن إدماج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإعطاءه دورا محوريا بدرجة أكبر في هيكل السلام والأمن من شأنهما أن يكفلا اتباع نهج أكثر استراتيجية تجاه دائرة النزاع، واستدرك قائلا إنه لا بد من توفير موارد كافية للمكتب لتمكينه من دعم جهود السلام بجميع أطيافها.

٧٤ - وواصل حديثه قائلا إن النرويج طالما عملت مع الأمم المتحدة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال السلام والأمن. وأردف قائلا إنه يجب تعزيز العمل المتعلق بالقضايا الجنسانية كجزء من عملية الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة الهيكلة المقترحة لا تحدد ما يكفي من التدابير لتحقيق رؤية الأمين العام. وأوضح أن الإصلاح ليس غاية

في حد ذاته؛ وقال إن النرويج تدرك أوجه الترابط بين الإصلاح في مجال السلام والأمن والإصلاحات الأخرى. ولاحظ أن اعتزام الأمين العام المواءمة بين السلطة والمسؤولية سيمكّن العاملين في الميدان ويعزّز المساءلة عن النتائج.

٧٥ - وأشار إلى أنه لا يوجد حل مثالي لتنظيم هيكل إداري معقد. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان ألا تكون هناك شكوك حول الإصلاح، وأن يعمل مع الموظفين بطريقة بناءة وشاملة للجميع طيلة عملية الإصلاح، وأن يبقي الدول الأعضاء على علم بتجذّر الهيكل الجديد.

٧٦ - **السيد منير** (باكستان): قال إن المجتمع الدولي يقف على مفترق طرق. فالأزمات والعنف والنزاعات والجريمة والتوترات الملتهبة تهدد السلام الدولي كما أن النموذج الأمني العالمي بصدد التغيّر بشكل كبير. وأضاف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل أدوات رئيسية للتصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن وفد بلده يرحب بالتزام الأمين العام بإصلاح المنظمة وجعلها أكثر تماسكا وفعالية ووفاء بالغرض المرجو منها.

٧٧ - وبالنظر إلى الترابط بين الإصلاح في مجال السلام والأمن والإصلاح الإداري، فلا بد من اعتماد نظرة شاملة. ومضى قائلا إنه ينبغي أن يكون هناك، في إطار الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات والعمليات، تفويض واضح للسلطة. وينبغي أيضا توضيح التسلسل الإداري ومسؤولية كبار الموظفين في الإدارتين الجديدتين. وأردف قائلا إنه ينبغي تحديد مجموعة واضحة من المعايير لنقل الدعم من البعثات السياسية الخاصة الميدانية إلى إدارة عمليات السلام المقترحة. وينبغي عقد مشاورات رسمية مع جميع الجهات المعنية في إطار إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن؛ واسترسل قائلا إن التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، ومجلس الأمن من شأنه أن يجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية واستجابة. وأضاف أن الدروس المستفادة من الإصلاحات السابقة ستكون ذات أهمية بالنسبة للعملية الحالية. واختتم حديثه قائلا إنه يجب، عند إعادة هيكلة الإدارتين، مراعاة التمثيل الجغرافي العادل وتمثيل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٧٨ - **السيد تشو تاي - يول** (جمهورية كوريا): قال إن الدول الأعضاء تبدي تأييدا قويا لرؤية الأمين العام في ما يتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن، نظرا إلى الحاجة الملحة للتصدي للتحديات العالمية المتعددة الجوانب، مثل انتشار النزاعات والأزمات الإنسانية. وأضاف أن الدول الأعضاء اعتمدت سلسلة من القرارات تعبّر عن تأييدها لرؤيته وأن ما يزيد على ٥٠ من رؤساء الدول والوزراء شاركوا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وأعلن أن وفد بلده يرحب بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، لا سيما التدابير الرامية إلى تعزيز الروابط بين ركائز الإصلاح، وبالتالي زيادة أوجه التآزر بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وأردف قائلا إنه يتعين إدماج ذلك النهج الشامل المتكامل بشكل تام وفعال في هيكل السلام والأمن، مع توفير قدرات إضافية حيثما تقتضي الحاجة ذلك.

٧٩ - واسترسل قائلا إنه يجب ألا يغيب عن بال اللجنة السياق الأعم لسبب دفعها بالإصلاحات، التي تمّس الحاجة إليها، إلى الأمام. ومضى قائلا إن المداولات ينبغي أن تركز على كيفية إعادة تخصيص الموارد أو تجديدها بشكل فعال لضمان زيادة تعزيز أوجه التآزر بين ركائز عمل المنظمة، ولا سيما بتعزيز دور ''المفصلة'' لمكتب دعم بناء السلام، وليس بالتركيز على تفاصيل تقنية تقتصر على الآثار المترتبة، في الإدارة وفي الميزانية، على الإصلاح. وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن تسفر عملية الاستعراض التي تقوم بها اللجنة عن ترسيخ منظمة للأمم المتحدة أقل بيروقراطية وأكثر كفاءة وأن تعزز مصداقيتها وفعاليتها لا أن تقوّضهما. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي إرساء عملية قوية لإدارة التغيير لضمان أن تبقى مقترحات الإصلاح التي أقرتها الجمعية العامة على المسار الصحيح وأن تحقق الأغراض المرجوة منها.

٨٠ - **السيد غاو هويجون** (الصين): قال إن هناك، في الحالة الدولية والإقليمية الراهنة المضطربة جدا، تشابكا بين المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية، مما يشكل تحديات جدية بالنسبة للأمن العالمي. وأردف قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تجاري العصر إذا أريد لها أن تضطلع بدور أكبر حتى من قبل في مجال السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تسترشد عملية إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن بعدة مبادئ.

٨١ - أولا، ينبغي احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. فإعادة الهيكلة المقترحة لا تعني ضمنا تغيير الولايات. وينبغي أن تواصل المنظمة، بعد إعادة التنظيم، التركيز على المهام والمبادئ التي صدر بشأنها تكليف، والاسترشاد بها. وينبغي أن يظل التركيز، في مجال منع نشوب النزاعات، على الحفاظ على السلام والأمن، بينما ينبغي أن يكون الهدف من بناء السلام

هو تعزيز القدرات السياسية والأمنية والإنمائية للبلد المعني بغية مساعدته على الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة الإعمار. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تتبع أيضا المبادئ الراسخة.

٨٢ - ثانيا، ينبغي بذل الجهود لتعزيز التماسك والتنسيق بين أجزاء المنظمة التي تتعامل مع ركيزة السلام والأمن وبقية المنظمة. وينبغي إرساء خطوط واضحة للمساءلة، وينبغي تحسين الاتصال والتنسيق، بغية تفادي التداخل، وإيجاد أوجه التآزر، وتيسير تنفيذ الولايات. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق بين المقر والميدان لكفالة دقة المعلومات والتنفيذ الفعال للسياسات.

٨٣ - ثالثا، إن وفد بلده يعترف بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولكن ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار لتحقيق المساواة الجغرافية بتعيين عدد أكبر من المرشحين من البلدان المساهمة بقوات والبلدان النامية الممثلة تمثيلا ناقصا. وينبغي إبراز أهمية عمل الشرطة وزيادة عدد وظائف الشرطة والمكلفين بإنفاذ القانون. وينبغي تحسين أمن أفراد حفظ السلام، وتعزيز المهام وملاك الموظفين في هذا الصدد. وينبغي استخدام التقييم لزيادة فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٨٤ - وأخيرا يجب احترام مبدأي القيادة للدول الأعضاء والشفافية. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز التنسيق واحترام بعضها البعض ومراعاة شواغل بعضها البعض لضمان أن تكون عملية الإصلاح شفافة وشاملة للجميع.

٨٥ - **السيد أوسي حمو** (المغرب): قال إن وفد بلده يرحب بشفافية المشاورات المتعلقة بمقترحات الإصلاح. وأضاف أن عقد اجتماعات مفتوحة لجميع الدول الأعضاء يمكّن الوفود من التعبير عن شواغلها وانتظاراتها في ما يتعلق بالإصلاح. وأشار إلى أن الأمين العام شدّد، طوال هذه العملية، على أن الإصلاح لا يهدف إلى تغيير ولايات عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، أو خفض التكاليف، أو تخفيض عدد الوظائف.

٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعهّد الأمين العام بأن تظلّ عمليات حفظ السلام في صلب أنشطة المنظمة ولن يجري تقليصها. وأردف قائلا إنه سيتعين على مجلس الأمن اتخاذ قرارات صعبة في المستقبل لأن بعثات حفظ السلام تتعرّض للتهديد من قبل جماعات مسلحة وإرهابيين. وأوضح أن الإصلاح سيعزز ما لعمل المنظمة من أثر على المستوى الإقليمي ويحسّن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكفل أيضا أخذ مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين في الاعتبار عند اختيار المرشحين لوظائف بالأمانة العامة.

٨٧ - وذكر أن وفد بلده ما انفك يؤيد، منذ البداية، الإصلاح في مجال السلام والأمن. واختتم حديثه قائلا إن الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتوطيد السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمور أساسية، كذلك المحافظة على الولايات المحددة والمتميزة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

٨٨ - **السيد بيلاسكيس كاستيو** (المكسيك): قال إن وفد بلده يرحب بالتقرير الشامل للأمين العام، الذي يمثل خطوة أخرى نحو تحويل الإصلاح إلى حقيقة واقعة، وجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة. ومضى قائلا إنه يجب تحليل التجزؤ لجعل عمل منظومة الأمم المتحدة متماسكا وفعالا، ومع ذلك فإن مقترحات الإصلاح يجب أن تحترم طبيعة كل ركيزة من أجل ضمان أن يحقق إصلاح ركيزة السلام والأمن أهدافه الرئيسية الأربعة. وأضاف أنه يتعين، من أجل تحقيق السلام المستدام بدلا من مجرد السعي إلى نزع فتيل الأزمات، معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات عن طريق الوساطة والوقاية.

٨٩ - وواصل حديثه قائلا إنه يجب أن تعمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام معا بطريقة متماسكة لضمان نهج ''الركيزة ككل''. وأردف قائلا إن وفد بلده سيسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات خلال المشاورات غير الرسمية حول النقل المقترح للدعم المقدم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى إدارة عمليات السلام. وأضاف أن الإصلاح في مجال السلام والأمن ينبغي أن يسهم في توسيع نطاق الجهود الجارية الرامية إلى إصلاح المنظمة؛ ولذلك، يجب أن تُدرس جميع آليات التمويل وهياكله بعناية. واسترسل قائلا إن عدم التمكّن من تمويل وظائف مكتب دعم بناء السلام التي اقترحها الأمين العام من موارد الميزانية لدليل على مدى تعطل الترتيبات الحالية. وينبغي تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن كيفية قياس نتائج الإصلاحات وكيفية إبقائها على علم.

٩٠ - ومضى قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء، في ضوء تعرض التعددية للهجوم، أن تحبّذ الحلول السياسية والجهود المتعددة الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، بغية وضع استراتيجيات شاملة للأمن والتنمية وحقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار دور المرأة في مجال

السلام والأمن وتعالج المسائل الإنسانية. واختتم حديثه قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي، قبل كل شيء، أن يواصل تعزيز شكل من أشكال الإدارة العالمية يصون مصالح جميع الأطراف، على أساس التعاون والقانون الدولي.

٩١ - **السيد شيمينيس غونسالفس** (تيمور - ليشتي): قال إنه ينبغي النظر بصورة شاملة في تقدير تكاليف الإصلاح المقترح لركيزة السلام والأمن وتفعيله. ويجب أن تكفل الدول الأعضاء توفر الأدوات اللازمة للأمين العام لتنفيذ الإصلاح.

٩٢ - وأشار إلى أن تيمور - ليشتي استضافت، في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢، شتى البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام، وخبرت بصورة مباشرة التحزؤ الذي يمكن أن يحدث بين بعثة وأخرى وداخل البعثة الواحدة أثناء عمليات الانتقال. وأردف قائلا إن انعدام الاتصال في تيمور - ليشتي، بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام أثناء عمليات الانتقال من بعثة إلى أخرى قد أسفر عن ضياع فرص للاستفادة من المعارف المكتسبة وعلاقات العمل الجيدة والثقة التي تكونت على مدى سنوات عديدة بين القادة السياسيين التيموريين وإدارة الشؤون السياسية. ومضى قائلا إن بعثات حفظ السلام التي أشرفت عليها إدارة عمليات حفظ السلام بدأت من جديد ولم تستفد من العمل الجيد الذي جرى القيام به في السابق. وأضاف أنه لو أشرفت على البعثات إدارة واحدة، كما يقترح ذلك الآن الأمين العام، لكانت عمليات الانتقال أكثر سلاسة.

٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرقل عدم تفويض السلطة قدرة البعثات على الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة في الميدان. واسترسل قائلا إن الإصلاحات الإدارية المقترحة، التي تشمل تدابير لتفويض السلطة إلى الميدان، ستساعد بلا شك على معالجة تلك المسألة.

٩٤ - وحث اللجنة على اعتبار مقترحات الإصلاح مجموعة كاملة، بغية ضمان فعاليتها وزيادة وترشيد قدرات ركيزة السلام والأمن على الإسهام على نحو أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. واختتم حديثه قائلا إنه إذا رفضت الدول الأعضاء بعض المقترحات، فقد تكون للإصلاحات نتائج عكسية.

٩٥ - **السيدة فيوتي** (رئيس الديوان): قالت إنها أحاطت علما بالتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء. وأضافت أن الطلبات المحددة للحصول على معلومات، مثل الطلب الذي تقدم به ممثل المكسيك، سيتم الرد عليها في الوقت المناسب خلال المشاورات غير الرسمية.

٩٦ - وردا على السؤال الذي طرحه ممثل أستراليا نيابة عن أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا قالت إن الأمين العام ملتزم بتعزيز مهام بناء السلام، كما أشار إلى ذلك في آذار/مارس ٢٠١٨ عند انطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ولذلك، فقد اقترح زيادة بقرابة ٥٠ في المائة في الوظائف المقررة لمكتب دعم بناء السلام. ولن يكون أثر عدم نقل ثلاث وظائف كبيرا. وأوضحت أنها تمثل قدرات حيوية بالنسبة للمكتب، الذي عانى طويلا من النقص في الموارد، كما هو معترف به في استعراضي هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام اللذين أجريا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وأردفت قائلة إن الأهم من ذلك، هو أن عدم نقل تلك الوظائف يؤثر على المنطق الذي يقوم عليه مقترح الأمين العام بإدماج الأدوات المتاحة لركيزة السلام والأمن على نحو أفضل، وزيادة التماسك، وتقديم دعم أفضل إلى الميدان. ومضت قائلة إنه ينبغي أن يكون مكتب دعم بناء السلام قادرا على توفير الدعم المخصص لعمليات حفظ السلام، من أجل دعم عملية الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية بقيادة وطنية.

٩٧ - وردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل الصين، قالت إن الإصلاح المقترح لركيزة السلام والأمن يسترشد بالفعل بالمبادئ التي أشار إليها. فعلى سبيل المثال، لا تسعى مقترحات الإصلاح إلى تغيير أية ولايات. بل هي تسعى إلى زيادة التنسيق بين المقر والميدان، وتحسين المساواة بين الجنسين وضمان التمثيل الجغرافي العادل، وفي ذلك التزام واضح من الأمين العام.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (*تابع*)

المسائل الشاملة (A/72/288، و A/72/330 (Part II)، و A/72/751، و A/72/751/Corr.1، و A/72/770، و A/72/789، و A/72/824)

٩٨ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقب المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)، فقالت إن التقرير يركّز، وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على التطورات

الجديدة والتغييرات في السياسة العامة المتصلة بالجوانب المالية والإدارية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأردفت قائلة إنه يتضمن أيضا المزيد من المعلومات التحليلية عن المسبّبات الرئيسية للتكاليف والمبادرات التنظيمية ويعكس تعزيز الشفافية بسبب تقديم بيانات الميزانية في شكل جداول ورسوم.

٩٩ - وفي ما يتعلق بأداء الميزانية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، قالت إنه أُنفق مبلغ ٧,٨ بلايين دولار على عمليات حفظ السلام، ويشمل ذلك جميع البعثات، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وحساب الدعم، بمعدل عام لتنفيذ الميزانية بلغ ٩٨,٦ في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ٧,٩ بلايين دولار. وأوضحت أن الرصيد الحر البالغ ١٠٨,٨ ملايين دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يعكس أساسا انخفاض الإنفاق في ميزانيات عدة بعثات هي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب السعي إلى توظيف العمالة واقتناء مواد البناء على الصعيد المحلي بدلا من الخدمات التجارية، وتأخر نشر المنظومة الجوية بدون طيار وطائرة واحدة؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بسبب انخفاض الاحتياجات من المرافق والهياكل الأساسية والاتصالات عما كان مقررا، إضافةً إلى ارتفاع متوسط المعدلات الفعلية لشغور الوظائف بالنسبة للموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة؛ وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياجات عما كان مقررا تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة؛ وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بسبب انخفاض الاحتياجات الناجم عن الخفض التدريجي للبعثة في إطار التحضير لإغلاقها؛ وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للطائرات للسفر لأغراض تناوب الوحدات العسكرية. ومضت قائلة إن المعدل العام لتنفيذ ميزانية ٢٠١٦-٢٠١٧ يمثل زيادة حادة عن معدل ٩٦,٦ في المائة في الفترة السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن بيانات ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تعكس، مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، انخفاضا في مستوى الالتزامات غير المصفاة في نهاية السنة، وكذلك في مستوى الموارد المنقولة والحاجة إلى إعادة توزيع الموارد.

١٠٠ - وواصلت حديثها قائلة إنه كان لعدد من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أثر كبير على ولايات عمليات حفظ السلام، لا سيما التركيز على هدف استراتيجي وحيد في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم تهيئة الظروف المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله على نحو مستدام، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦)؛ والإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لتنقيح السجل الانتخابي في البلد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)؛ والزيادة في القوام المأذون به من الأفراد النظاميين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، و ٢٣٢٦ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦) وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

١٠١ - وذكرت أن حفظ السلام سيظل، خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، منصبا على أفريقيا والشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن تظل البيئات الإقليمية والسياسية والتنفيذية والأمنية للبعثات تتسم بالصعوبة والتقلب، بما سيتطلب استمرار النشر بمستويات عالية. واسترسلت قائلة إن الموارد المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بما يشمل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وحساب الدعم، تبلغ ٧,٢٧ بلايين دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ٤٧ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، يمثّل بدوره انخفاضا بقرابة ٦٠٠ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأردفت قائلة إن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تعكس تخفيضات، تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تعزى إلى إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ والانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة المتابعة المتصلة بها وهي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ والانخفاض في القوام المأذون به من الأفراد النظاميين العاملين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأضافت أن هذا الانخفاض العام تقابله جزئيا الزيادة المقررة في القوام المأذون به للقوات العاملة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وارتفاعُ مستوى النشر عما هو متوقع للأفراد العسكريين

وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومضت قائلة إن الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تعكس أيضا انخفاض تكاليف التشغيل الذي يعزى إلى تدني الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

١٠٢ - واختتمت حديثها قائلة إن الأمين العام يطلب أيضا إذن الجمعية العامة للدخول في التزامات دون أنصبة مقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٨٤,٥ مليون دولار للدعم المقرر أن تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للانتخابات الرئاسية والتشريعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

١٠٣ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إن زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أفضل طريقة لتكريم التضحيات التي يقدمها أكثر من ٠٠٠ ١١٠ من حفظة السلام العاملين في بيئات صعبة وخطيرة في جميع أنحاء العالم. وأشاد في هذا الصدد بحفظة السلام الذين فقدوا حياتهم في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٨، وعددهم ٣٧ فردا. وأضاف أنه بالرغم من أن أكثر من ٩٠ في المائة من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين يعملون في الميدان، وأن معظم الموارد المالية للمنظمة مخصصة للاحتياجات الميدانية، ما زال الدعم الميداني يتسم بالبطء وعدم الاستجابة في تقديم الخدمات، وبهياكل إدارية مجزأة، وبانعدام الشفافية والمساءلة. واسترسل قائلا إن الإصلاحات الإدارية المقترحة من الأمين العام من شأنها معالجة تلك التحديات بجعل عملية اتخاذ القرار أقرب إلى دوائر الإنجاز، وتعزيز الثقة في المديرين وتمكينهم، وتعزيز المساءلة والشفافية، والحد من ازدواجية الهياكل، وتحسين الدعم الميداني. وأردف قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تؤيد تماما تلك المقترحات، إلى جانب الإصلاحات المقترحة لهيكل السلام والأمن ولركيزة التنمية.

١٠٤ - ومضى قائلا إن مداولات الجمعية العامة بشأن تقرير الاستعراض العام السنوي المقدم من الأمين العام تتيح الفرصة لمناقشة مسائل بالغة الأهمية تؤثر على حفظ السلام وتعزز الشراكة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وواصل حديثه قائلا إن إدارة الدعم الميداني ما انفكت تشجع على تحقيق أوجه للكفاءة من أجل ضمان الاستخدام الفعال للموارد المحدودة للمنظمة. ونتيجة لإتمام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنجاح، إضافة إلى الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بين الفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن إجمالي ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تعكس خفضا بنسبة ٨ في المائة عن الموارد المعتمدة للفترة السابقة. وأضاف أن التدابير المنفذة بين الفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ بهدف الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الناشئة والخدمات المشتركة، وتحسين سلسلة الإمداد والإدارة البيئية، أدت إلى خفض في إجمالي ميزانية حفظ السلام المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأشار إلى أن من بين تلك التدابير مبادرة الأمين العام الرامية إلى إجراء استعراض شامل للعتاد الجوي وترشيده في جميع عمليات حفظ السلام، وهي مبادرة يتوقع أن تسفر عن أوجه كفاءة تصل إلى ٥١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأردف قائلا إن من المتوقع أن يسفر ترشيد الجهود على مدى أطول عن المزيد من الفوائد في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. واستدرك قائلا إن تخفيضات الميزانية الناجمة عن تدابير الكفاءة تلك قد قابلتها جزئيا ضغوط في التكاليف تخرج إلى حدٍ كبير عن سيطرة الأمانة العامة، منها تراجع قيمة العملات؛ وارتفاع معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة، على النحو الذي حددته الجمعية العامة؛ وتزايد انعدام الأمن في بيئة العمليات؛ وتزايد استحقاقات وتكاليف الموظفين. وأوضح أن ضغوط التكاليف تضاعفت بسبب الزيادة المقررة، بين فترتي ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ في عدد القوات العاملة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

١٠٥ - ومضى قائلا إنه تمشيا مع واجب العناية تجاه حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ستتعاون إدارة الدعم الميداني مع إدارة عمليات حفظ السلام في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير

عن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذي أعده قائد القوات السابق لاثنتين من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز. واسترسل قائلا إن إدارة الدعم الميداني ملتزمة أيضا بالتصدي، في شراكة مع الدول الأعضاء، للمخاطر المتعلقة بسمعة بعثات حفظ السلام مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أنواع سوء السلوك. وأشار إلى أنه سجل، في عام ٢٠١٧ في جميع البعثات، ٦٢ ادعاء يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويمثل هذا انخفاضا كبيرا بالنسبة لعدد الادعاءات المسجل في عام ٢٠١٦ والبالغ ١٠٤ ادعاءات. وواصل حديثه قائلا إن الصفحة الشبكية المتعلقة بالسلوك في بعثات الأمم المتحدة الميدانية التي تتولاها الإدارة، وتقرير الأمين العام ذا الصلة بالموضوع (A/72/751) يوفران معلومات مستكملة عن المسائل المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، استحدث الأمين العام، في إطار برنامج عمله الرامي إلى مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، اتفاقا طوعيا يحدد مسؤوليات كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمنع ذلك الانتهاك، وقد وقعته حتى الآن ٩٢ دولة.

١٠٦ - وقال إن السنة الأولى من الاستراتيجية البيئية السداسية السنوات التي أطلقتها الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بهدف تعزيز قدرة البعثات على إدارة الموارد والحد من الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام قد انتهت. وأضاف أنه استحدث، في إطار الميزنة على أساس النتائج في عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مؤشرا رئيسيا للأداء يعكس الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها كل بعثة في سجل أداء الإدارة البيئة الذي وضعته الإدارة.

١٠٧ - وأردف قائلا إن الإدارة تواصل معالجة الاختلالات في التوازنات الجنسانية والجغرافية في تعيين موظفي بعثات حفظ السلام باتخاذ تدابير للتصدي للتحيُّز في المقابلات، وبتعزيز مبادرة قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا، وهي مبادرة ترمي إلى تحسين تمثيل المرأة في الاضطلاع بمهام القيادة العليا في الميدان. ومضى قائلا إن الإدارة أنشأت أيضا آلية استجابة سريعة لتوفير الدعم بالموارد البشرية للبعثات في المراحل الحرجة من دورة حياة البعثات، ووضعت لوحات متابعة للموارد البشرية مصممة لتيسير رصد سلطات إدارة الموارد البشرية التي فوضت إلى الميدان.

١٠٨ - واسترسل قائلا إن الإدارة واصلت تنفيذ مبادرتها المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها بهدف تحسين بروز المعلومات على طول سلسلة الإمداد من أجل زيادة التنسيق في ما بين مخططي سلسلة الإمداد وموردي السلع والخدمات وموزعيها لبعثات حفظ السلام. وأوضح أنه عقب وقف تشغيل نظام غاليليو لإدارة الأصول، وإتمام المرحلة الأولى من تطبيق التوسعة ٢ من خاصية إدارة سلسلة الإمداد في نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، أصبح جميع المعدات والأصول في الميدان يدار من خلال نظام أوموجا. وواصل حديثه قائلا إن من بين الفوائد المحتملة لإدارة سلسلة الإمداد خفضا متوقعا بحوالي ١٠ في المائة في متوسط تكلفة نقل القوات نتيجة تنفيذ منهجية جديدة وضعتها الإدارة لحساب استرداد تكاليف المطالب ذات الصلة بموجب طلبات التوريد. وأردف قائلا إن الإدارة أجرت أيضا عمليات نقل تجريبية لمعدات مملوكة للأمم المتحدة من إيطاليا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستخدام وسائل نقل وفرتها المنظمة، مما أسفر عن تحقيق وفورات بأكثر من ٣٠ في المائة مقارنة بالتكاليف المقدرة والتكاليف التي قدمها الباعة. وأضاف أنه أُدرج في إطار الميزنة على أساس النتائج للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مؤشر وهدف لأداء إدارة سلسلة الإمدادات.

١٠٩ - ومضى قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة، وهي تواصل السعي إلى تحقيق أوجه للكفاءة من حيث التكلفة، أن تقتصر تركيزها على مجموعة من الأهداف والأولويات الواقعية لعمليات حفظ السلام. ولذلك، يجب أن تستعرض بانتظام أنشطتها وأن تنفذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. واسترسل قائلا إنه سيقدَّم قريبا للجمعية العامة دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات/للشرطة التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/بوحدات شرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات (A/72/288)، الذي جرى تحديثه ليعكس توصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٧. واختتم حديثه قائلا إن الإدارة ستواصل العمل عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات لمعالجة الثغرات في القدرات في عمليات حفظ السلام، بطرق منها تنفيذ الإطار الذي أنشأته الجمعية العامة لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات عن المعدات المملوكة للوحدات، وعن الأفراد.

١١٠ - **السيد كانجا** (الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته

المتعلقة بعمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/330 (Part II)): فقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر ٢٠٤ تقارير رقابة تتعلق بعمليات السلام في عام ٢٠١٧. وهي تتضمن ٥٥٢ توصية، صُنفت ١٣ منها على أنها بالغة الأهمية.

١١١ - وذكر أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات واصلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء عمليات مراجعة مواضيعية لتحديد مواطن القوة والضعف النُّظمية في عمليات السلام، بغية تقييم ما إذا كانت السياسات المناسبة قد وُضعت ونُفذت، وما إذا كان هناك رصد ورقابة مناسبان. وأردف قائلا إنه أجريت مراجعات مواضيعية للحسابات في بعثات مختارة بشأن الإعلام، ووضع الميزانيات ورصدها، والخدمات الطبية، واستمرارية العمل، وأنشطة التصفية. وأصدرت الشعبة ٧٥ تقرير مراجعة، وقدمت ٤١٧ توصية، صنفت ١٠ منها على أنها بالغة الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت شعبة التفتيش والتقييم أربعة تقارير، وواصلت إجراء تقييمات شاملة للمخاطر التي تواجه عمليات حفظ السلام وولاياتها، وذلك وفقا لخطة عملها وبالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

١١٢ - ومضى قائلا إن شعبة التحقيقات أصدرت ١٢٥ تقريرا منها ٤٣ تقرير تحقيق و ٥٩ تقريرا عن الوحدات و ٢٣ من تقارير اختتام التحقيق. وأحالت الشعبة أيضا ١٦٦ مسألة إلى المكاتب أو الكيانات المناسبة لاتخاذ الإجراءات الممكنة. ويتعلق نحو ٥٥ في المائة من جميع التقارير الصادرة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصل حديثه قائلا إن المكتب أعدّ، من أجل تحسين التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، دورة تدريبية عن التحاور مع الأطفال في إطار التحقيقات الجنائية. وأشار إلى أن الشعبة درّبت أيضا أفرقة الاستجابة الفورية الموجودة في بعثات حفظ السلام للتأكد من حفظ الأدلة الحاسمة والحساسة من حيث التوقيت، وأعدت تدريبات لموظفي التحقيق الوطنيين المكلفين، باسم الدول الأعضاء، بالتحقيق في سوء السلوك الذي يصدر عن حفظة السلام النظاميين. وأضاف أن الشعبة واصلت العمل عن كثب مع المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما في ما يتعلق بتصميم استمارة للإبلاغ عن الحوادث يستخدمها موظفو الأمم المتحدة المأذون لهم من أجل كفالة أن تتلقى المنظمة وتسجل باستمرار المعلومات الأولية عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١١٣ - واسترسل قائلا إن الجهود الرامية إلى معالجة معدلات الشغور في مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استمرت من خلال تعزيز استراتيجيات التوظيف، وزيادة استخدام قوائم المرشحين لأغراض اختيار الموظفين. واختتم حديثه قائلا إن معدل الشغور العام للمكتب في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ ١٠ في المائة ومن المتوقع أن يتحسن بعد الانتهاء من إجراءات إلحاق المرشحين المختارين لشغل الوظائف الشاغرة في شعبة التحقيقات وغيرها.

١١٤ - **السيد كيسوب** (مكتب إدارة الموارد البشرية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751 و A/72/751/Corr.1) فقال إنه، استجابة لطلبات الجمعية العامة الواردة في قراريها ٧١/٢٧٨ و ٧١/٢٩٧. يتضمن التقرير معلومات عن التدابير الرامية إلى تعزيز التصدي على نطاق المنظومة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، والنهج الجديد للأمين العام لمكافحة هذه الانتهاكات، على النحو المبين في تقريره السابق (A/71/818، و A/71/818/Corr.1، و A/71/818/Add.1).

١١٥ - وأشار إلى أنه جرى تبسيط شكل التقرير (A/72/751 و A/72/751/Corr.1) مقارنة بتقارير السنة السابقة نتيجة لعرض معلومات تكميلية في وثيقة منفصلة متاحة عبر بوابة المندوبين e-deleGATE على شبكة الإنترنت، تغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتعلقة بالأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والقوات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة المأذون لها بموجب ولاية مسندة من مجلس الأمن.

١١٦ - **السيدة لوت** (المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين): عرضت بدورها تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751 و A/72/751/Corr.1)، فأعربت عن امتنانها للجنة لما قدمته من دعم لهدف الأمين العام المتمثل في القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في جميع أنحاء المنظمة. وأضافت أن مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا تقتصر على الأفراد النظاميين، بل هي مسألة تمسّ كامل المنظومة. وأردفت قائلة

إن الأمين العام ملتزم بمنع حالات الانتهاك من هذا القبيل والتصدي لها على نحو حاسم وسريع بإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم؛ ووضع حد للإفلات من العقاب؛ وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني والخبراء الخارجيين؛ وتحسين التعليم، والتوعية.

١١٧ - ورحبت بانخفاض عدد ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المسجلة في جميع بعثات حفظ السلام من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، وأقرت في الوقت ذاته باستمرار وجود ثغرات في الإبلاغ. ومضت قائلة إنه يتعين على جميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المديرون على جميع المستويات، أن يبرهنوا على التزامهم في أنشطتهم اليومية بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واسترسلت قائلة إنه تمشيا مع توجيهات الدول الأعضاء، فقد جرى اتخاذ خطوات لتوضيح التسلسل الإداري لمكتبها ومكتب المدافع عن حقوق الضحايا، وللحد من التداخل في مهامهما. واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين في المستقبل بذل المزيد من الجهود على الصعيد الميداني للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١١٨ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة والتي يحيل بها طبعة عام ٢٠١٧ من دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات/للشرطة التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/بوحدات شرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات (A/72/288).

١١٩ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/70/789)، فرحب بتركيز الأمين العام، في تقريره (A/72/770) المتعلق بالاستعراض العام، على التطورات الجديدة والتغييرات في السياسة العامة، والتحديات الإدارية في جميع عمليات حفظ السلام.

١٢٠ - وأضاف أن إجمالي ميزانية حفظ السلام، وعدد الأفراد النظاميين الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام في انخفاض مطرد منذ الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في حين أن عدد الموظفين المدنيين يتناقص تدريجيا كل سنة منذ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية أشارت إلى تحفظاتها بشأن الاستخدام المستمر لنسبة تكلفة كل واحد من حفظة السلام كمؤشر لكفاءة عمليات حفظ السلام، وهي تتطلع إلى وضع مجموعة أمتن من المعايير في هذا الصدد. وأردف قائلا إنها أشارت أيضا إلى ملاحظتها بأن نسبة الدعم - النسبة المئوية من مجموع الموارد المخصصة لدعم عمليات حفظ السلام - ليس لها على ما يبدو علاقة ارتباط صريحة لا مع الأفراد النظاميين ولا مع الموظفين المدنيين. وعلاوة على ذلك فقد كانت اللجنة الاستشارية تتوقع أن يكون تنفيذ مبادرات الكفاءة قد أحدث الآن أثرا إيجابيا على نسبة الدعم.

١٢١ - واسترسل قائلا إن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ تظهر مرة أخرى أعدادا كبيرة من عمليات نقل الوظائف وإعادة الندب داخل عناصر البعثة وفي ما بينها. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى كفالة استقرار هياكل دعم البعثات بحيث يمكن أن تثبت جدواها على مر الزمن. وأكدت أيضا أن التعديلات المقبلة لتلك الهياكل يجب أن تبررها تغييرات في الولايات أو ظروف تشغيلية مقنعة.

١٢٢ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع الأسف أن الأمين العام لم يقدم، مرة أخرى، وصفا شاملا لتكاليف وفوائد استراتيجية إدارة سلسلة الإمداد، رغم الموارد الكبيرة التي خصصت للمبادرة في السنوات الأخيرة، والتغييرات الهيكلية الواسعة النطاق الناشئة عن تنفيذها. ولذا فإن اللجنة الاستشارية توصي بتوفير المعلومات المناسبة في التقرير الاستعراضي المقبل.

١٢٣ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تلاحظ توفر معلومات أوفى عن العمليات الجوية في تقرير الأمين العام (A/72/770)، ولا سيما عن استعراض العتاد الجوي الذي أجري بناء على طلب الأمين العام. واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ زيادة الاهتمام الذي يوليه الأمين العام للمسائل التي حددتها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات في تقارير سابقة، إلا أنها قدمت عددا من الملاحظات بشأن استخدام العتاد الجوي؛ واستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة وإدارتها والإشراف عليها؛ وتنفيذ سياسة عامة لاسترداد التكاليف في ما يتعلق باستخدام المسافرين غير التابعين للأمم المتحدة لأصول البعثة.

١٢٤ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الزيادة في الأنشطة البرنامجية الممولة من ميزانيات بعثات حفظ السلام. ورغم إصدار إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في أواخر عام ٢٠١٧ توجيهات بشأن معايير إدراج تلك الأنشطة في ميزانيات البعثات، وبشأن ما يتصل بذلك من الترتيبات المتعلقة بالحوكمة والرصد والإشراف، ترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح في ما يتعلق بهذه المسائل. ولذا، ورغم أن اللجنة

الاستشارية لا تقترح إدخال تعديلات على الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية في بعثات حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فإنها تطلب أن يقدم الأمين العام التوضيحات اللازمة دون مزيد من التأخير. وواصل كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية ترى أيضا أن الخبرة المكتسبة في تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تتيح فرصة قيّمة لتكريس أفضل الممارسات ولترسيخ الدروس المستفادة في ما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثات وتصفيتها.

١٢٥ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/824)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ جهود الأمين العام في هذا الصدد، لا سيما الأعمال الجارية لوضع آلية فرز على نطاق المنظومة ترمي إلى تحديد المرشحين المحتملين لشغل وظائف والذين يمكن أن تكون لديهم سوابق في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلا أنها تلاحظ مع القلق التجزؤ الذي يشوب عمليتي الإبلاغ وجمع البيانات، وكذلك عدم وجود منصة مشتركة وآليات ثابتة لضمان تبادل نفس المعلومات بين جميع قواعد البيانات والمكاتب، في الوقت المناسب.

١٢٦ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن المنسق الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمدافع عن حقوق الضحايا ليس لهما أية مسؤولية تنفيذية عن العمل اليومي الذي تقوم به مختلف المكاتب في المقر وفي الميدان. وأردف قائلا إنها تشدد على الحاجة إلى الهيكل الأمثل لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وتحذّر من خطر التجزؤ المحتمل في مسارات العمل المتصلة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقييم هياكل الإبلاغ الحالي في مكتب المنسق الخاص ومكتب المدافع عن حقوق الضحايا وتعديلها، وأنه يجب التبرير الكامل للهياكل المقترحة وللأساس المنطقي لتحديد مكان المكتبين داخل المنظمة. واختتم حديثه قائلا إن اللجنة تلاحظ أيضا مع القلق الترتيب غير المألوف الذي يكون بموجبه شاغل وظيفة المدافع عن حقوق الضحايا، وهي وظيفة رفيعة المستوى مموّلة من موارد الميزانية العادية، مسؤولا أمام المنسق الخاص، الذي يشغل وظيفة رفيعة المستوى مؤقتة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.